دور الشمول المالى فى الحد من الفقر فى مصر

خلال الفترة (2005 – 2022)[1]

د. إلهام إبراهيم هيبه

مدرس الإقتصاد

المعهد العالي للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة- طنطا

جمهورية مصر العربية

Info@thic.edu.eg

ملخص البحث

تهدف الدراسة إلى قياس تأثير الشمول المالي على الحد من الفقر فى مصر، بالإضافه إلى مجموعه من المتغيرات المستقله الأخرى وهى: معدل نموالناتج المحلى الإجمالي، معدل التضخم، ومعدل نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، وسلسله زمنيه تغطى الفترة (2005- 2022).

أظهرت نتائج التقدير أن هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج المستقلة وبين معدل الفقر فى المجتمع، وأن هناك تأثير سلبي لكل من عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ، ومعدل نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع في الفترة المبطأه السابقة على معدل الفقر, وأن هناك تأثير إيجابي لكل من عدد ماكينات الصرف الآلي، معدل التضخم على معدل الفقر.

وتم التوصل لعدد من التوصيات التي تزيد من فاعليه الشمول المالى في تخفيف حدة الفقر منها نشر الخدمات المصرفية فى المناطق الفقيرة، زيادة الوعي بالخدمات المالية وكيفية استخدامها حتى يمكن للأفراد ذوي التعليم المنخفض القدرة على استخدامها بسهوله للحد من التفاوت في توزيع الدخل، تسهيل إجراءات منح قروض ميسره وباجال طويله للأفراد منخفضى الدخل.

الكلمات الدالة

الشمول المالي - معدل الفقر - نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة - اختبار التكامل المشترك.

[1] تم تقديم البحث في 2025/4/24، وتم قبوله للنشر في 2025/5/29.

(1) المقدمة

اكتسب الشمول المالي مكانة بارزة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرون وذلك في ظل الاهتمام المتزايد بالحد من قضايا مثل الفقر، وعدم العدالة في توزيع الدخل (Cardoso & Telixeira, 2020). حيث أن ارتفاع معدل الشمول المالي يرتبط غالباً بمعدل أقل للفقر، ومعدل مرتفع للاستثمار والتوظيف، وارتفاع معدل الدخل. وأن استدامة النمو الاقتصادي تتحقق إذا كان عدد كبير من السكان يمكنهم الوصول للخدمات المالية الرسمية، وذلك لأن الشمول المالي يعزز الطلب الفعال الذي يحفز الاستثمار وتوليد فرص العمل والدخل .(Omar & Inaba, 2020) وقد حددت الأمم المتحدة وسائل لتعزيز الشمول المالي والذي يشمل الحصول على حساب مصرفي رسمي، الوصول إلي خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول، الوصول إلي المدخرات الرسمية، والوصول إلى التسهيلات الائتمانية والتأمينات والمعاشات (Demirguc & klapper, 2012).

مازال الفقر يمثل تحدياً رئيسياً في البلدان النامية على الرغم من التوسع الاقتصادي في المنطقة، فهناك جزء كبير من السكان في العالم يكافحون من أجل بلوغ الحد الأدنى من مستوى المعيشة، وقد أصبح الفقر قضية عالمية فى الحقبة الزمنية الحالية، ويعرف الفقر على أنه الحالة التي يفتقر فيها الأفراد إلى الموارد المالية لتلبية الحد الأدنى من مستوى معيشتهم (Ofori, Baidoo & Essia, 2020).

كما يعرفه البنك الدولي بأنه العيش على أقل من 2.15 دولار أمريكي لكل فرد (البنك الدولى ,2022)، ويتسم الأفراد الذين يعيشون في فقر بانخفاض الدخل، ومستويات الاستهلاك، ولا يتوفر لديهم مياه نظيفة، ومسكن ملائم وغذاء صحي، ورعاية طبية مناسبة، وتعليم أفضل (Koomson, Villano & Hadley, 2020).

يعزز الشمول المالي عادات الادخار بين الفقراء، ويمنح الائتمان بتكلفة معقوله في ظل مؤسسات مالية رسمية، ومن ثم يقلل من المخاطر المالية للفقراء والمهمشين ويعمل على تعزيز قدراتهم من خلال الاستثمار في أنشطة مثل الصحة والتعليم وغيرها (Sharma, 2017). وبالتالي فقد اكتسب الشمول المالي أهمية في مصر في إطار رؤية مصر 2030 التي أطلقت في فبراير 2016 تلك التي تهدف إلي تحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة والتركيز على الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري.

تتمثل مشكلة الدراسة فى أن ظاهره الفقر تعد أحد أكبر القضايا الأكثر تداولاً على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم وخاصة الدول النامية ومنها مصر، وذلك لما للفقر من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية عديدة، حيث يرتبط ارتفاع معدلات الفقر بارتفاع معدلات البطالة، وانتشار الأمراض وانخفاض الإنتاجية وانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ويشكل الفقر والحرمان خطراً علي السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي، والأمن، حيث يولد الفقر بيئة خصبة لنمو العديد من أشكال الانحراف والتطرف، وقد بذلت الحكومات المصرية المتعاقبة مجهودات عديدة للتخفيف من حدة هذه المشكلة، وكان من أهم هذه المجهودات الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومؤسسة التضامن للتمويل الصغير، ولكن هذه المحاولات كانت محدودة الأثر إلي حد بعيد، لذا اتجهت الحكومة في الآونة الأخيرة الي طرح برنامج لاستخدام الشمول المالي كأداة لدمج الفقراء والمحرومين في النظام المالي الرئيسي للدولة، وذلك لتحسين أوضاعهم في إطار خطة مصر 2030 لتحسين مؤشرات التنمية البشرية.

وبتتبع بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نلاحظ ارتفاع معدلات الفقر في مصر من 16.7%عام 1999/2000 إلى 32.5% عام 2017/2018، ثم انخفضت إلى 29.7% عام 2019/2020 (الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء ,2020) ثم ارتفعت عام 2022 لتصل الى 32.5% (البنك الدولى ,2022).

أظهرت مؤشرات البنك المركزي المصري زيادة كبيره في معدلات الشمول المالي خلال الست سنوات الماضية محققة معدل نمو بلغ 115%، ليبلغ اجمالي المواطنين الذين لديهم حسابات تمكنهم من إجراء معاملات ماليه، تلك التي تشمل الحسابات في البنوك، أو البريد المصري، أو محافظ الهاتف المحمول، أو البطاقات مسبقة الدفع إلى 36.8 مليون مواطن بما يعادل 56.2% من اجمالي المواطنين 16 سنة فأكثر، والبالغ عددهم 65.4 مليون مواطن. وارتفعت عدد البطاقات مسبقة الدفع إلى 38.883 ألف بطاقة لكل 100 ألف مواطن، فيما بلغ عدد محافظ الهاتف38.505ألف محفظة لكل 100 ألف مواطن، وتشير المؤشرات إلى تطور عدد نقاط الإتاحة المالية والتي تضم كل من فروع البنوك، والبريد المصري ومؤسسات التمويل متناهي الصغر بالإضافة إلى ماكينات الصرف الآلي، ونقاط البيع الالكتروني، ومقدمي خدمات الدفع ليصل الي 1037 نقطة لكل 100 ألف مواطن (البنك المركزى المصرى ,2022).

من خلال هذه المعطيات تتضح إشكالية البحث الحالي في التساؤل إلى أي مدى أسهم الشمول المالي في خفض معدلات الفقر في مصر خلال فتره الدراسة؟

يهدف البحث إلى تقدير أثر الشمول المالي على الحد من الفقر في مصر خلال الفترة (2005-2022)، بالإضافه إلى مجموعه من المتغيرات المستقله الأخرى: زيادة معدلات كل من التضخم، عرض النقود بمعناه الواسع، والناتج المحلي الإجمالي.

(2) فروض الدراسة

من خلال مشكلة البحث، ومن خلال النظريات الاقتصادية فإنه يمكن وضع عدد من الفروض يقوم البحث باختبارها وهي:

- الفرضية الاولى: يتوقع أن يؤدى ارتفاع مؤشرات الشمول المالى إلى انخفاض مستوى الفقر.
- الفرضية الثانية: يتوقع أن يؤدى ارتفاع معدل التضخم إلى زيادة مستوى الفقر.
- الفرضية الثالثة: يتوقع أن يؤدى ارتفاع الناتج المحلى الاجمالى إلى خفض مستوى الفقر.
- الفرضية الرابعة:يتوقع أن يؤدى زيادة عرض النقود إلى خفض مستوى الفقر.

(3) الحدود الزمنية والمكانية

تتمثل حدود البحث الزمنية في الفترة الممتدة (2005-2022) أما الحدود المكانية فتتمثل في الاقتصاد المصري.

(4) منهج الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفروض تم الاعتماد على استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي، والأسلوب القياسي حيث تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي في عرض الإطار النظري لتأثير

الشمول المالي على الفقر وأيضا في استعراض تطور الشمول المالي في مصر خلال فتره الدراسة. وتم الاعتماد على الأسلوب القياسي في تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة وهي أبعاد الشمول المالي، الناتج المحلي الإجمالي عرض النقود بمعناه الواسع، التضخم، وذلك من خلال استخدام نموذج ARDL على المتغير التابع وهو معدل الفقر.

(5) الإطار النظري لتأثير الشمول المالي على الفقر

تنتقل العلاقة بين الشمول المالي والفقر من خلال قنوات مباشرة وغير مباشرة. في إطار القنوات المباشرة يساعد الشمول المالي في الحد من الفقر من خلال تسهيل الوصول إلى الائتمان، التأمين والخدمات المالية الأخرى، والتي توفر الموارد لتلبية احتياجات المعاملات اليومية، وتعزيز إمكانية تنظيم المشاريع للمهمشين من خلال الوصول إلي الائتمان الرسمي الذي يؤدي إلى زيادة الدخل والاستهلاك، وزيادة الاستثمار في الصحة، والتعليم، والتكنولوجيا الحديثة مما يحقق سبل العيش المستدامة (Demirguc & Klapper, 2012).

أما القنوات غير المباشرة فتعمل من خلال نظريات تحفيز النمو المالي ومنها نظرية (Schumpeter, 1934). حيث يرى شومبيتر أن الوساطة من خلال البنوك تسهم بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال أن الائتمان يكون أرخص ومن ثم يعزز ريادة الأعمال وفرص العمل وزيادة رفاهية الأفراد ويسمح للفقراء بالاستثمار في الصحة والتدريب المهني، والنهوض بحياة أطفالهم، وتعزيز رأس المال البشري للاقتصاد مما يحسن توزيع الدخل ويؤكد (Mckinnon,1973) على دور الوسطاء الماليين في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تراكم رأس المال وتجميع المدخرات، ومن ثم تمكين الفقراء من الحصول علي القروض لبدء مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر، وأيضاً دورها في الابتكار التكنولوجي.

وترى نظرية النمو الداخلي(Romer& Romer, 1999) أن الشمول المالي هو محرك مهم للحد من الفقر وذلك لأن متغيرات الدخل على مستوي الاقتصاد الكلي تتأثر بالديناميكيات الناشئة من الدولة وليس من الخارج، وأيضاً دور المؤسسات المالية عالية الكفاءة في تقييم الاستثمارات الفعالة من حيث التكلفة مما يسمح للائتمان بالتركيز على أفضل رواد الأعمال/ الشركات التي ستقدم منتجات وعمليات انتاج جديدة. (Greenwood& Jovanovic, 1990).

(6) الأدبيات التطبيقية

تطرق العديد من الباحثين لتأثير الشمول المالي على الفقر فى عديد من دول العالم منها دراسة (Neaime & Gaysset, 2018) لتحليل تأثير الشمول المالي على الفقر، وعدم العدالة في توزيع الدخل في دول الشرق الأوسط باستخدام بيانات من ثمانية بلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للفترة (2015 - 2002). وتمثلت أبعاد الشمول المالي في عدد ماكينات الصرف الآلي لكل 100.000 بالغ. عدد فروع البنوك التجارية لكل100.000بالغ، بالإضافة إلى تأثير متغيرات مستقله مثل التضخم، عدد السكان، الانفتاح التجاري. وباستخدام النماذج القياسية: Generalized Method of Moments(GMM) ، Generalized Least Squares (GLS)

أوضحت النتائج أن الشمول المالي يخفض من عدم العدالة في توزيع الدخل، ولكن ليس له تأثير على معدلات الفقر. كما اختبرت دراسة (Ogbeide & Igbinigie, 2019) تأثير الشمول المالي على التخفيف من حدة الفقر في نيجيريا باستخدام بيانات سلسلة زمنية للفترة (2015- 2002) وتمثلت أبعاد الشمول المالي في فروع البنوك التجارية لكل 100.000 بالغ، المودعين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ، المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ،عدد ماكينات الصرف الآلي لكل 100.000 بالغ. واستخدمت الدراسة تقنية الانحدار متعدد المتغيرات للمربعات الصغرى العادية للتقدير، وأوضحت النتائج أن الشمول المالي له تأثير كبير على دخل الفرد، ويخفض من مستوى الفقر ويحسن مستوى المعيشة. اختبرت دراسة (Inoue, 2019) تأثير التنمية المالية من خلال البنوك التجارية على ظروف الفقر في الهند باستخدام بيانات لوحة غير متوازنة للولايات الهندية والأقاليم الإتحادية للفترة (2004 – 1973). وتمثلت أبعاد مؤشر الشمول المالي في عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.000 بالغ، وعدد حسابات البنوك لكل 100.000 بالغ. وتمثلت المتغيرات المستقلة الأخرى في نصيب الفرد من الدخل القومي، معدل التضخم، ودرجة الانفتاح التجاري، وباستخدام نموذج (GMM) للتقدير أوضحت النتائج أن الشمول المالي له دور كبير في خفض معدلات الفقر من خلال بنوك القطاع العام حيث أسهم اتساع وعمق بنوك القطاع العام في الحد من الفقر، ولا ينطبق ذلك على بنوك القطاع الخاص. وأن ارتفاع الناتج المحلى الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل القومي له تأثير ايجابي على خفض معدلات الفقر، بينما ارتفاع معدل التضخم قد يؤدى إلى زيادة نسبة الفقر، وأن زيادة الانفتاح التجاري يسهم في خفض الفقر.

اختبرت دراسة (Omar & Inaba, 2020) تأثيرالشمول المالي على الحد من الفقر وعدم العداله في توزيع الدخل في 116 دولة نامية منها 53 دولة من أفريقيا، 27 دولة من أمريكا اللاتينية، 36 دوله من آسيا، باستخدام بيانات لوحه غير متوازنة للفترة (2016 – 2004) تمثلت أبعاد الشمول المالي في حسابات الايداع لكل 1000 بالغ، المودعين لكل 1000 بالغ، عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.000 بالغ، عدد ماكينات الصرف الآلي لكل 100.000 بالغ، حسابات القروض لكل 1000 بالغ، المقترضين لكل 1000 بالغ، بالإضافة الى متغيرات مستقلة أخرى وهي معدل التضخم، الانفاق الحكومي، معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي، الانفتاح التجاري، إجمالي السكان، دور القانون، التعليم. وبتطبيق نموذج fixed effect أوضحت النتائج أن هناك تأثير مرتفع للشمول المالي على خفض معدلات الفقر. هدفت دراسة (Ratnawati, 2020) إلى اختبار تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي، الفقر، عدم العداله في توزيع الدخل في عشرة دول في آسيا (افغانستان، بنجلادش بروناي، الهند، أندونيسيا، ماليزيا، باكستان، الفلبين، سنغافورة، تايلاند) باستخدام لوحة بيانات ديناميكية للفترة (2018-2009) وتمثلت أبعاد مؤشر الشمول المالي في عدد فروع البنوك التجارية، وأجهزة الصرف الآلي المنتشرة -وفرة الخدمات المصرفية- ,السكان الذين لديهم حساب مصرفي -الاختراق المصرفي-، حجم الودائع والقروض الممنوحة -استخدام الخدمات المصرفية- وباستخدام نموذج (GMM) للتقدير أوضحت النتائج ان الشمول المالي أداه قوية لمعالجة الفقر وعدم العداله فى توزيع الدخل.

أوضحت دراسة (Nsiah, Yusif, Tweneboah, Agyei & Baidoo, 2021) أن ارتفاع الشمول المالي أداه قوية لخفض معدلات الفقر في جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا (SSA) بتطبيق طريقة (GMM) للتقدير على

سلاسل زمنية للفترة (2017 - 2010) وتمثلت أبعاد الشمول المالي في عدد ماكينات الصرف الآلي لكل 100.000 بالغ، فروع البنوك التجارية لكل 100.000 بالغ، المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ، عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 بالغ، ونسبة الائتمان المحلى للقطاع الخاص إلى الناتج المحلى الاجمالي. وتمثلت المتغيرات المستقلة الأخرى في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ومعدل التضخم، وعرض النقود بمعناه الواسع. قامت دراسة (Polloni, Costa, Moralles & Neto, 2021) بالتحقق مما إذا كان الشمول المالي واعتماد التكنولوجيا يخفضان من نسبة عدد الفقراء وعدم العداله في توزيع الدخل فى 13 دولة في أمريكا اللاتينية باستخدام بيانات لوحه غير متوازنة، للفترة (2017–2004). وقد تمثلت أبعاد الشمول المالي في التوافر، الاختراق، الاستخدام، أما بعد التوافر فيتمثل في عدد ماكينات الصرف الآلي لكل 100.000 بالغ، وبعد الاختراق يتمثل في عدد المودعين لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ، وعدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ، أما بعد الاستخدام فيتمثل في القروض والودائع لدى البنوك التجارية كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي. وباستخدام نموذج (FGLS) للتقدير أوضحت النتائج أن الشمول المالي أداة قوية لمعالجة الفقر وعدم العداله فى توزيع الدخل.

اختبرت دراسة (Khan, Khan, Sayal & Khan, 2022) تأثير الشمول المالي على الفقر، وعدم العداله في توزيع الدخل، في 54 دولة أفريقية باستخدام بيانات لوحه للفترة (2019-2001)، وتمثلت أبعاد الشمول المالي في عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ، عدد حسابات الايداع في البنوك التجارية لكل 1000 بالغ، بالإضافة إلى متغيرات مستقلة أخرى مثل الانفتاح التجاري، التضخم، نصيب الفرد من الدخل القومي، النمو السكاني. وبتطبيق نموذج التأثير الثابت (fixed effect) للتقدير، أوضحت النتائج أن الشمول المالي يخفض من معدلات الفقر. قامت دراسة (Tsouli, 2022) باختبار محددات الشمول المالي، وتأثير الشمول المالي على خفض معدلات الفقر، وعدم العدالة في توزيع الدخل في 30 دولة أوربية باستخدام Unbalanced panel data للفترة (2019 – 2004) وتمثلت أبعاد الشمول المالي في عدد ماكينات الصرف الآلي لكل 100.000 بالغ، الودائع والقروض غير المسددة للبنوك التجارية كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي. وبتطبيق نموذج (Fixed effect) لتقدير تأثير الشمول المالي على الفقر، أوضحت النتائج أن هناك تأثير سلبي معنوي للشمول المالي على خفض الفقر عند مستوى معنوية 5% .كما بحثت دراسة (Warattaya, 2023) في آثار الشمول المالي على الفقر وعدم العداله في توزيع الدخل في 27 دولة نامية في آسيا باستخدام بيانات لوحه غير متوازنة -Unbalanced panel data- للفترة (2019–2004) وتمثلت أبعاد الشمول المالي في الوصول، الاستخدام، العمق، الاستقرار. وبتطبيق نموذج (GMM) للتقدير أوضحت النتائج أن الشمول المالي يؤثر على الحد من الفقر، وعدم العداله فى توزيع الدخل.

(7) تطور الشمول المالي في مصر

اتجهت مصر للتحول التدريجي نحو الرقمنة وتطبيقات الشمول المالي باعتباره ركيزة أساسية للنمو المستدام، والحد من الفقر، ولذا انضمت مصر للتحالف الدولي للشمول المالي Alliance for financial inclusion (AFI) عام 2013، والذي أنشأ عام 2008 في أعقاب الازمة المالية العالمية. وقد تعددت جهود الحكومة في إطار تحقيق الشمول المالي الذي بدأ عام 2017 عندما تم انعقاد مؤتمر دعم الشمول المالي في شرم الشيخ، فقد تم انشاء المجلس القومي للمدفوعات لدعم استخدام الأدوات والوسائل الالكترونية في الدفع، ومبادرة حساب لكل

مواطن لضم أكبر عدد من فئات المجتمع للنظام المالي، ومبادرة التمويل العقاري من خلال تخصيص 10 مليار جنيه لإقراضها لمدة 20 عام بأسعار فائدة متناقصة، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 200 مليار جنيه بسعر فائدة 5% متناقصة للمشروعات الصغيرة، و7% للمشروعات المتوسطة(النشرة الإقتصادية للبنك المركزى 2017).

ويوضح شكل رقم (1) مؤشرات قاعدة بيانات الشمول المالى وفقا للبنك المركزى المصرى للعام 2022

شكل 1: مؤشرات قاعدة بيانات الشمول المالى

المصدر: البنك المركزي المصري، مؤشرات قاعدة بيانات الشمول المالي – ديسمبر 2022

تشير مؤشرات قاعدة بيانلت الشمول المالى وفقا للبنك المركزى الشكل رقم(1) إلى إحراز تقدم ملحوظ فى معدلات الشمول المالى فى الفترة (2016-2022),حيث حققت معدل نمو بلغ 147% ليصل إجمالى المواطنين الذين لديهم حسابات فى البنوك أو البريد المصرى أو محافظ الهاتف المحمول أوالبطاقات مسبقة الدفع إلى 42.3.

مليون مواطن بما يعادل 64.8% من إجمالى المواطنين فى الفئة العمرية 16سنة فأكثر و البالغ عددهم 65.4 مليون مواطن.

وبتحليل مؤشرات الشمول المالي في مصر من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية وهي: الوصول المالي، الاستخدام المالي، العمق المالي.

- **بعد الوصول المالي**

حسب تعريف (FAS) فإنه يعبر عن مدى انتشار المؤسسات والآليات المتبعة في تسهيل وصول الأفراد إليهم (جانب العرض) ويعبر عن هذا البعد من خلال عدة مؤشرات من ضمنها عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.000 بالغ، عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ، ويوضح الجدول (1) تطور مؤشرات البعد المالي.

جدول 1: تطور مؤشرات البعد المالي

المؤشر	2005	2014	2017	2021
عدد الفروع البنكية لكل 100.000 بالغ	3.8	4.6	4.9	6.8
عدد ماكينات الصرف الآلي لكل 100.000 بالغ	3.3	12.06	17.7	27.6

المصدر: قاعدة بيانات الشمول المالي للبنك الدولي -2022 https://data.albankaldawli.org

ويتضح من جدول (1) ارتفاع عدد الفروع البنكية من3.8 عام 2005 إلى 6.8 عام 2021، وأيضا ارتفاع عدد ماكينات الصرف الآلي من 3.3 عام 2005 إلى 27.6 عام 2021.

- بعد الاستخدام المالي

ويهتم هذا البعد بجانب الطلب، ويعنى مدى عمق استخدام الخدمات والمنتجات المالية من قبل الأفراد والشركات الصغيرة والمتناهية الصغر.

وتتمثل المؤشرات الفرعية لقياس هذا البعد وفقا لصندوق النقد الدولي في: عدد المودعين في المؤسسات المالية الرسمية لكل 1000 بالغ، حجم الودائع الموجودة لدى المؤسسات المالية الرسمية نسبة الى الناتج المحلى الإجمالي، حجم القروض الصادرة من المؤسسات المالية الرسمية، ونسبة القروض الى الناتج المحلى الإجمالي. ويوضح الجدول رقم (2) تطور أهم مؤشرات بعد الاستخدام المالي.

جدول 2: تطور مؤشرات الاستخدام المالي

المؤشر	2011	2014	2017	2020
عدد الودائع في المؤسسات المالية الرسمية لكل 1000 بالغ	351.8	355.8	379.8	479.8
عدد المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية لكل 1000 بالغ	77.3	100.09	103.5	123.7

المصدر: قاعدة بيانات الشمول المالي للبنك الدولي - 2022 https://data.albankaldawli.org

ويلاحظ من الجدول رقم (2) تطور حجم المبالغ المودعة لدى الجهاز المصرفي، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها ظهور منتجات مالية تمثلت في شهادات ادخارية ذات عائد مرتفع وصل إلى 20% عام 2018، وتوجه البنك المركزي إلى تحرير سعر الصرف عام 2017، مما أدى إلى تحول عديد من المدخرات الدولارية الى ودائع بالجنية لدى الجهاز المصرفي وعلى الجانب الآخر فقد تطور أيضا حجم القروض في الجهاز المصرفي المصري، ويعود هذا التحسن إلى توجه الدولة نحو تشجيع المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال تسهيل منح التمويل اللازم وبأقل تكلفه حيث بلغت تكلفة تمويل برامج دعم المشروعات الصغيرة إلى القروض تسدد بنسبة 5% متناقصة ولمدة تصل 15 عام، بجانب برامج التمويل العقاري التي بدأتها الحكومة منذ عام 2016.

- بعد العمق المالي

وفقا للبنك الدولي فإن العمق المالي يشمل الزيادة في المخزون من الأصول المالية، ومن هذا المنظور فإنه يعنى قدرة المؤسسات المالية على تعبئة فعالة للموارد المالية وتوجيهها لزيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، ومن أهم مؤشرات العمق المالي مؤشر نسبة الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي، ومؤشر عرض النقود بالمعنى الواسع إلى الناتج المحلى الإجمالي. ويوضح الجدول (3) تطور مؤشرات العمق المالي.

جدول 3: تطور مؤشرات العمق المالي (%)

المؤشر	2005	2014	2017	2020
الائتمان المحلى المقدم إلى القطاع الخاص (% من الناتج المحلى الاجمالي)	51.2	25.6	27.1	25.8
المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من الناتج المحلى الإجمالي)	97.1	75.4	87.6	80

المصدر: قاعدة بيانات الشمول المالي للبنك الدولي - 2022 https://data.albankaldawli.org

ويلاحظ من الجدول رقم (3) انخفاض نسبة الائتمان المحلى المقدم إلى القطاع الخاص (% من الناتج المحلى الإجمالي) ويعود ذلك إلى تأثير الأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2009–2007)، وأحداث ثورة يناير عام 2011، وتعويم الجنيه المصري، وتأثير جائحه كوفيد – 19.

أما مؤشر المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من الناتج المحلى الإجمالي) فيلاحظ ارتفاعه عام 2005 راجعا إلى السياسات الحكومية من تطوير أسواق رأس المال وخاصة سوق السندات لعمليات التمويل طويل الأجل، وانفتاح القطاع المالي وزيادة المنافسة. ثم انخفض المؤشر بدءا من نهاية عام 2007 بسبب الأزمة المالية العالمية، ثم الثورة العربية عام 2011، ثم ارتفع مرة أخرى عام 2017 وذلك من خلال السياسات التي تسهم في خلق الائتمان، وأدوات ماليه جديده، واتباع سياسة ماليه أكثر فعالية لتشجيع الأفراد على زيادة المدخرات والقروض لتفعيل سوق المال وتوفير السيولة.

(8) النموذج القياسي المستخدم

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار تأثير الشمول المالي على الفقر في مصر باستخدام سلاسل زمنية سنوية للفترة (2005-2022)، مقارنة بتأثير المتغيرات المستقلة الأخرى وهي: معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي، معدل التضخم، معدل نمو المعروض النقدي، وعلى ذلك فإن دالة الفقر التي تم صياغتها ستكون على النحو التالي:

$$POV = F(FI, GDP, INF, MS) \quad (1)$$

$$POV = Bo + B_1(FI) + B_2(GDP) + B_3(INF) + B4(MS) \quad (2)$$

حيث:

Pov: نسبة الفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان)

FI: الشمول المالي، وقد تم انشاء المؤشر على النحو الذي افترضه كلا من: (Sarma & Pais, 2011)و (Park & Mercado, 2015) ويتكون من ثلاثة أبعاد:

- بعد الوصول المالي وتم استخدام مؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي (ATM) لكل 100.000 بالغ.
- بعد الاستخدام المالي وتتمثل مؤشراته في عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000بالغ (B)، وعدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ (DP)

– بعد العمق المالي وتم استخدام مؤشر نسبة الائتمان المحلى للقطاع الخاص من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي(DCP) .

GDP : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)

INF: معدل التضخم وفقاً للرقم القياسي لأسعار المستهلكين (%)

MS: معدل نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (%)

وقد تم الحصول على بيانات المتغيرات جميعها من مؤشرات البنك الدولي وهي بيانات سنوية تغطى الفترة (2005 - 2022) https://data.albankaldawli.org

ويعرف الفقر (POV) وفقا (Ogwumike, 2001) بأنه الوضع الذي يفتقر فيه الاشخاص إلى الاحتياجات الأساسية للحياة من طعام ومأوى وملابس، وتدنى الحالة الصحية والمستوى التعليمي.

ويعرف الشمول المالي (FI) بأنه قدرة الأفراد والأسر والشركات للوصول إلى الخدمات المالية التي تلبي احتياجاتهم على أن تكون هذه الخدمات فعالة ومنخفضة التكلفة (البنك الدولي،2022). ويتوقع أن تؤدى ارتفاع مؤشرات الشمول المالي إلى خفض مستوى الفقر (تأثير سلبي).

ويعرف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بأنه النسبة المئوية لنمو الناتج المحلى الإجمالي، ويعبر الناتج المحلي الاجمالي عن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال سنة مالية، ويتوقع أن يؤدي ارتفاع الناتج المحلى الإجمالي إلى خفض مستوي الفقر (تأثير سلبي).

ويعرف معدل التضخم (INF) بأنه التغير السنوي في النسبة المئوية في مؤشر السعر العام، وعادة يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلكين كمؤشر له (Nell, 2000).

ويعرف الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) بأنه مقياس زمني أحصائي لمتوسط سعر مرجح لمجموعة محدده من السلع والخدمات التي يشتريها المستهلكين(Patnaik,2010) ، ويتوقع أن يكون تأثير التضخم ايجابي على الفقر، حيث أن ارتفاع معدل التضخم يؤدى إلى ارتفاع نسبة الفقر، والعكس صحيح.

ويعرف المعروض النقدي بمعناه الواسع (MS) بأنه مجموع العملة خارج البنك الودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة، والودائع لأجل والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة، والشيكات القابلة للتداول الأوراق التجارية، ويتوقع أن يؤدى التوسع في عرض النقود إلى زيادة الانفاق على السلع والخدمات، مما يؤدى إلى زيادة الطلب على العمالة لزيادة الانتاج، ومن ثم انخفاض مستوى الفقر (تأثير سلبي).

وقد تم استخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) التي طورها (Pesaran Shin&Smith,2001), وفي هذه المنهجية تكون السلاسل الزمنية داله في ابطاء قيمتها وقيم المتغيرات المستقلة، وتأخذ عدد كافي من فترات الابطاء الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام (Laurenceson & chai, 2003)، كما أن المعلمات المقدرة في الأجل القصير والطويل تكون أكثر اتساقاً من طرق أخري مثل جرانجر وجوهانسون. كما أن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير، ونتائجها تكون

جيده إذا كان حجم العينة صغير كما في حالة الدراسة الحالية التي تبلغ 17 مشاهده ممتدة خلال الفترة (2005 -2022).

– تحليل نتائج النموذج القياسي

بعد تحديد متغيرات الدراسة تم اختبار جذر الوحدة لكل متغير باستخدام اختبار Augmented Dickey Fuller (ADF) وذلك تجنباً لظهور مشكلة انحدار زائف، ومن ثم اختبار فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة- عدم استقرار السلاسل الزمنية- في مقابل الفرض البديل القائل بعدم وجود جذر الوحدة. فإذا كانت المعنوية المحسوبة أقل من 0.05 نقبل الفرض البديل ونرفض فرض العدم والعكس صحيح.

ويوضح الجدول (4) نتائج اختبار جذر الوحدة كما يلي:

جدول 4: نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF)

المتغيرات	قيمة ت المحسوبة	مستوى 1%	مستوى 5%	مستوى 10%	رتبة السكون
ATM	2.371	-3.92	-3.066	-2.673	الفرق الأول
	-5.206	-3.920	-3.066	-2.673	
B	-1.574	-3.887	-3.052	-2.667	الفرق الأول
	-5.873	-3.920	-3.066	-2.673	
DCP	-2.471	-3.887	-3.052	-2.667	الفرق الأول
	-3.098	-3.920	-3.066	-2.673	
DP	0.165	-3.959	-3.081	-2.681	الفرق الأول
	-4.163	-3.959	-3.081	-2.681	
GDP	-1.858	-3.887	-3.052	-2.667	الفرق الأول
	-3.793	-3.920	-3.066	-2.673	
LINF	-3.229	-3.920	-3.066	-2.673	عند المستوى
LMS	-2.288	-3.887	-3.052	-2.667	الفرق الأول
	-4.546	-3.920	-3.066	-2.673	
POV	-1.181	-3.959	-3.081	-2.681	الفرق الأول
	-4.504	-3.959	-3.081	-2.681	

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائى Eviews 9

أوضحت نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF) أن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات استقرت عند الفرق الأول وذلك وفقا لمستوى المعنوية المحسوبة بعد ثباتهم عند مستوى الفرق الأول ما عدا التضخم الذي استقر عند المستوى.

نقوم بعد ذلك بإجراء إختبار التكامل المشترك وذلك بإستخدام منهج ARDL Bounds Test. وذلك لإختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية طويلة المدى بين المتغيرات، وينص فرض العدم في هذا الإختبار بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج -غياب علاقة توازنية طويلة المدى- مقابل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين متغيرات النموذج، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة فإنه يتم رفض فرض العدم ويتم قبول الفرض البديل والعكس صحيح. ويوضح الجدول رقم (5) نتائج إختبار ARDL Bounds Test.

جدول 5: نتائج اختبار ARDL Bounds

الاختبار	القيمة	k
قيمة F المحسوبة	3.751	7
حدود القيم الحرجة		
المعنوية	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.03	3.13
5%	2.32	3.5
2.50%	2.6	3.84
1%	2.96	4.26

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائى Eviews 9

من خلال الجدول رقم (5) يلاحظ أنه وفقا لقيمة (F) الإحصائية فإنها جاءت أكبر من الحد الأعلى للقيمة الحرجة في النموذج عند مستوى معنوية 5% و 10% ومن ثم فإنه يتم رفض فرض العدم ومن ثم قبول الفرض البديل ومن ثم فإنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل الفقر والمتغيرات المستقلة.

بعد ذلك يتم تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL كما هو موضح فى نتائج التقدير بالجدول رقم (6).

جدول 6: نتائج تقدير نموذج ARDL لدالة الفقر

المتغيرات	التقدير	الخطأ المعياري	اختبار T	المعنوية
POV (-1)	.0.638	0.155	4.107	0.006
ATM	0.506	0.081	6.262	0.001
B	-.0.037	0.339	-0.108	0.917
B(-1)	-0.576	0.326	-1.767	0.924
DCP	-0.005	0.047	0.099	0.924
DP	-0.026	0.007	-3.758	0.009
GDP	- 0.195	0.199	-0.977	0.366
LINF	2.026	0.613	3.306	0.016
LMS	0.337	0.654	0.515	0.625
LMS(-1)	-1.632	0.618.	- 2.640	0.039
C	15.936	3.931	4.054	0.007
معامل التحديد	R-squared		0.996	
معامل التحديد المعدل	Adjusted R-squared		0.998	
اختبار F	F – statistic		136.068	
المعنوية	prob(F-statistic)		0.000	
معامل دربن واتسون	Durbin-Watson stat		1.954	

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائى Eviews 9

تشير نتائج جدول (6) إلى ما يلى:

- القيمة المقدرة لمعامل التحديد Adjusted R. squared بلغت 0.98 مما يشير الى أن 98% من التغيرات في الفقر (POV) ترجع إلى التأثير المشترك للمتغيرات المستقلة,حيث أن قيمة معامل التحديد تقع بين 1.0وكلما كانت القيمه قريبه من الواحد الصحيح كلما دل على نجاح النموذج فى التنبؤ بالمتغير التابع.
- قيمة F-statistic بلغت 136.06، وأن prob (F-statistic)، بلغت 0.00 وهى أقل من 0.05 مما يدل على معنوية نموذج الإنحدار.
- أوضحت نتائج التقدير معنوية معاملات كل من((1-)LMS( ),(POV(-1)), (LINF), (DP), (ATM) وعدم معنوية كل من معاملات (B)، (DCP)، (GDP)، (LMS).
- بلغت القيمة المقدرة لمعامل(ATM) 0.5، حيث أن ارتفاع عدد ماكينات الصرف الآلي لكل 100.000 بالغ بمقدار وحدة واحدة يؤدى إلى ارتفاع نسبة الفقر بمقدار 0.5 وحده (تأثير إيجابي).
- بلغت القيمة المقدرة لمعامل (DP) 0.26-، حيث أن ارتفاع عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ بوحدة واحده يؤدى إلى انخفاض نسبة الفقر بمقدار 0.26 وحده (تأثير سلبي).
- بلغت القيمة المقدرة لمعامل (LINF) 2.02، حيث ان ارتفاع معدل التضخم بنسبة 1% يؤدى إلى ارتفاع نسبة الفقر 2% (تأثير إيجابي).
- بلغت القيمة المقدرة لمعامل، (-1) LMS 1.63- ، حيث أن ارتفاع المعروض النقدي في الفترة السابقة بنسبة 1% يؤدى إلى انخفاض نسبة الفقر 1.6% (تأثير سلبي).

يوضح جدول (7) تقدير معلمات الأجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ) والأجل الطويل، وقد تم الحصول على النتائج التالية:

جدول 7: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating and Long Run Form

Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 0, 0, 0, 1)

المتغيرات	التقدير	الخطأ المعياري	اختبار T	المعنوية
D(ATM)	0.506	0.081	6.262	0.001
D(B)	-0.037	0.340	-0.108	0.917
D(DCP)	0.005	0.047	0.099	0.924
D(DP)	-0.026	0.007	-3.758	0.009
D(GDP)	-0.195	0.199	-0.977	0.366
D(LINF)	2.026	0.613	3.306	0.016
D(LMS)	0.337	0.654	0.515	0.625
CointEq(-1)	-0.362	0.155	-2.326	0.059

Cointeq = POV - (1.3998*ATM -1.6959*B + 0.0129*DCP - 0.0732*DP -0.5389*GDP + 5.6026*LINF -3.5818*LMS + 44.0758

Long Run Coefficients

المتغيرات	التقدير	الخطأ المعياري	اختبار T	المعنوية
ATM	1.400	0.626	2.237	0.067
B	-1.696	2.189	-0.775	0.468
DCP	0.013	0.133	0.097	0.926
DP	-0.073	0.042	-1.752	0.130
GDP	-0.539	0.545	-0.989	0.361
LINF	5.603	2.159	2.595	0.041
LMS	-3.582	3.473	-1.031	0.342
C	44.076	20.148	2.188	0.071

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائى Eviews9

ويتضح من الجدول (7) أن تقديرات المعلمات في الأجل القصير تتوافق الى حد كبير مع نتائج تقديرات معلمات المتغيرات في الأجل الطويل، وأن قيمة معامل تصحيح الخطأ(-1) CointEq تبلغ (0.36-) وهي بإشارة سالبة ومعنوية عند 10%، وتعني أن نسبة الفقر كمتغير تابع تتعدل نحو قيمتها التوازنية في كل فتره زمنية T بنسبة 36% من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (1- T) وتعكس سرعة تعديل أقل من المتوسط نحو التوازن.

يوضح جدول (8) نتائج اختبارات التشخيص التي تطبق للتحقق من جودة نموذج ARDL

جدول 8: اختبارات التشخيص Diagnostic Test

Normality Test	**Jarque-Bera**	**2.99**
	Probability	**0.22**
Breuch-Godfrey serial Correlation Lm Test	F- statistic	**0.00**
	Probability	**0.97**
Heteroskedasticity test	F- statistic	**0.76**
	Probability	**0.66**

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائى Eviews9

استنادا إلى نتائج اختبارات التشخيص في جدول (8) يتضح أن السلاسل الزمنية تتبع التوزيع الطبيعي، حيث أن قيمة probability Normality test بلغت 0.22 وهي أكبر من 0.05، وأنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي حيث أن قيمة Prob لاختبار Breuch-Godfrey بلغت 0.97 وهي أكبر من 0.05، كما أوضحت النتائج عشوائية تباينات الأخطاء وذلك وفقا لقيمة Prob لاختبار Heteroskedasticity والتي بلغت 0.66 وهي أكبر من 0.05.

(9) النتائج و التوصيات

(9-1)النتائج

- التأثير الإيجابى للمتغير عدد ماكينات الصرف الالى (ATM) على معدل الفقر قد يعود إلى تركزها فى المحافظات الحضرية حيث استحوذت القاهرة على 35.5% ,بينما عدد سكانها يمثلون 10.5%من إجمالى السكان والجيزه استحوذت على 12.4%، بينما عدد سكانها 8.6% واستحوذت الإسكندرية على 9.5% مقابل 5.4%من السكان و بالتالى فإن البنوك لم تحقق الانتشار المصرفى المطلوب للمناطق الأكثر فقرا فى الريف والقرى.
- التأثير السلبى للمتغير عدد المقترضين من البنوك التجارية على معدل الفقر قد يعود إلى توجه الدوله نحو تشجيع المشاريع الصغيرة و المتناهية الصغر من خلال تسهيل منح التمويل اللازم و بأقل تكلفه.
- عدم وجود تأثير معنوى للمتغير عدد المودعين فى البنوك التجارية على معدل الفقر وقد يعود ذلك إلى ضعف المدخرات المحلية اذ هبط معدل الادخار المحلى من 14.3% عام 2009/2010 إلى 8.8% عام 2019/2020، وبلغ 10.6%عام 2023 وهو معدل منخفض لا يتناسب مع معدلات الاستثمار المطلوبة لرفع معدل النمو وامتصاص البطالة المرتفعة، ويعود انخفاض معدل الإدخار المحلى إلى عدة أسباب منها انخفاض

مستويات الدخول ,تحرير سعر صرف الجنيه المصرى منذ عام 2016 مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم لمستويات قياسيه خلال الفتره الماضيه.

- عدم وجود تأثير معنوى للمتغير نسبة الائتمان المحلى للقطاع الخاص من الناتج المحلى الإجمالى على معدل الفقر وقد يعود ذلك إلى تركز الائتمان المصرفى فى يد الحكومه، حيث أن نصيب الحكومه من إجمالى القروض والتسهيلات الإئتمانية ارتفع من 25% عام 2000 إلى 65% عام 2019 ,بينما انخفض نصيب القطاع الخاص من إجمالى القروض من 52% عام 2000 إلى نحو 24% عام 2019,ولذا فإن عدم قدرة القطاع الخاص على الحصول على التمويل اللازم للاستثمارات ودعم النمو الاقتصادى قد يكون له تأثير فى عدم معنوية تأثيره على معدل الفقر.
- التأثير السلبى للمتغير معدل نمو المعروض النقدى بمعناه الواسع فى الفترة المبطأة السابقة على معدل الفقر قد يعود إلى أن ارتفاع المعروض النقدى يؤدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار و يضر بالفقراء عن طريق خفض القيمه الحقيقية للأجور فى المدى القصير ,ثم تتجه الدوله الى رفع سعر الفائده لتخفيض التضخم وتحقيق نمو مستقر للطلب الكلى مما ينعكس على تحسين حالة الفقراء وخفض عدم العداله فى توزيع الدخل فى المدى الطويل.
- عدم وجود تأثير معنوى للمتغير معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى على معدل الفقر قد يعود إلى تركز الدخل وعدم العداله فى توزيع الدخل ,حيث تصل حصة الدخل لأعلى 20% من السكان فى مصر 41.5% بينما بلغت حصة أدنى 20% من السكان نحو 9.1% من الدخل.
- يوجد تأثير إيجابى لمتغير التضخم على الفقر وهو ما يتفق مع النظرية الإقتصادية، حيث أن التضخم يؤدى إلى تاكل قيمة الأجور و المدخرات الحفيفية , ويقلص القوة الشرائيه ويجعل الفقراء أكقر فقرا ويعزز من عدم المساواه فى الدخل.

(2-9) التوصيات

في ضوء النتائج المستخلصة من هذه الدراسة نقدم التوصيات الآتية:

- نشر الخدمات المصرفية على نطاق أوسع من خلال انتشار ماكينات الصرف الآلي في المناطق الفقيرة والمهمشة.
- زيادة الوعي بالخدمات المالية وكيفية استخدامها حتى يمكن للأفراد ذوي مستويات التعليم المنخفض وهم عادة من الفقراء القدرة على استخدام تلك الخدمات بسهولة للحد من التفاوت في توزيع الدخل وذلك من خلال وضع سياسه محدده زمنيا ومستهدفه لزيادة الثقافه الماليه فى المناطق الريفيه.
- تسهيل إجراءات منح قروض ميسرة وبآجال طويلة لتعليم أبناء الأفراد منخفضي الدخل.
- وضع إستراتيجية لإلغاء القيود المتعلقة بتوفير الضمانات في حالة القروض الصغيرة.
- ضرورة استخدام أدوات البنك المركزي لتوجيه البنوك بمنح الائتمان للأفراد والقطاع الخاص لما له من دور فاعل في دعم النمو الاقتصادي وزيادة فرص التوظيف.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

البنك الدولى،**2022**

البنك الدولى –قاعدة بيانات الشمول المالى **2022**

البنك المركزى المصرى،**2022**

البنك المركزى المصرى – مؤشرات قاعدة بيانات الشمول المالى، ديسمبر **2022**

الجهاز المركزى للتعبئه العامه و الإحصاء، ديسمبر **2020**

النشره الإقتصادية للبنك المركزى **2017**

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Cardoso, S.M., & Telixeira, A.A.C. (2020). The focus on poverty in the most influential journals in Economics: *Abibiometric analysis of the "Blue Ribbon" Journals. Poverty & public policy,12(1), 10-42*.

CentralAgency for Public Mobilization and Statistics.(December,2020).(in Arabic).

Central Bank of Egypt, 2022. (in Arabic).

Central Bank of Egypt Economic Bulletin, 2017.(in Arabic).

Central Bank of Egypt-Financial Inclusion Database Indicators.(December, 2022). (in Arabic).

Demirguc-Kunt, A., & Klapper, L. (2012). Financial inclusion in Africa. Policy Research Working Paper. *The world Bank Development Research Group Finance and Private Sector Development Team, 1-18.*

Greenwood, J., & Jovanovic, B. (1990). Financial development, growth, and the distribution of income, *Journal of political Economy, 98(5), 1076-1107.*

Inoue, T. (2019). Financial inclusion and poverty reduction in India. *Journal of Financial Economic Policy*, 11(1), 21-33.

Khan, I., Khan, I., Sayal, A.U., & Khan,M.Z. (2022). Does Financial inclusion induce poverty, income inequality, and financial stability: Empirical evidence from the 54 African countries?, *Journal of Economic studies, 49(2), 303-314.*

Koomson, I., Villano, R.A., & Hadley, D. (2020). Effect of financial inclusion on poverty and vulnerability to poverty: Evidence using a multidimensional measure of financial inclusion. *social Indicators research. An International and Interdisciplinary journal for Quality-of-life Measurement, Springer,149 (2), 613 – 639.*

Laurenceson, J., & chai, J. (2003). Financial reform and economic development in china. Cheltenham, *UK: Edward Elgar.*

Mckinnon, R. I. (1973). Money and Capital in economic development. *Washington: Brookings Institution Press.*

Neaime, S., & Gaysset, I. (2018). Financial inclusion and stability in MENA: Evidence from poverty and inequality, *Finance Research Letters, 24, 230-237.*

Nell, K. (2000). Is low inflation aprecondition for faster growth? The case of South Africa. Dep of Economics, *University of Kent, United Kingdom.*

Nsiah,A.Y.,Yusif, H.,Tweneboah,G., Agyei, K., & Baidoo, S.T. (2021). The effect of financial inclusion on poverty reduction in Sub Sahara Africa: Does threshold matter? *Cogent Social Sciences, 7(1).*

Ogbeide, S.0., & Igbinigie, 0.0. (2019). Financial inclusion and poverty alliviation *in* Nigeria. *Accounting and Taxation Review,3(1),42-54.*

Ofori-Aberbrese, G., Baidoo, S.T., & Essia, M. E. (2020). Estimating the effect of financial inclusion on welfare in Sub Saharan Africa. *Cogent Business & Management, 7(1).*

Ogwumike, M. (2011). Financial inclusion Poverty reduction and the millennium development goals. *European Journal of development Research,3(1), 213-236.*

Omar, M., & Inaba, K. (2020). Does Financial inclusion reduce poverty and income inequality in developing Countries: Apanel data analysis. *J. E com. struct, 9 (37).*

Park, C.Y., & Mercado, R. (2015). Financial inclusion, Poverty, and income inequality in developing Asia. *ADB Economics working paper, Manila, Philippines.*

Pesaran, H., Shin, Y. & Smith, R. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of applied Econometrics, 16(3), 289-326.*

Polloni-Silva, E., Costa, N.D., Moralles,H.F., & Neto, M.S.,(2021). DoesFinancial Inclusion Diminish Poverty And Inequality?Apanel Data Analysis for Latin American countries,*15(8),889-925.*

Ratnawati, K. (2020). The impact of financial inclusion on economic growth, Poverty, inequality, and financial stability in Asia. *Journal of Asian Finance Economic and Business, 7(10), 73-85.*

Romer, C. & Romer, D. (1999). Monetary policy and the well-being of the poor. *Economic Review, Federal Reserve Bank of Kansas City, 21-49.*

Sarma, M., & Pais, J. (2011). Financial Inclusion and Development. *Journal of International development,23(5),613-628.*

Schumpeter, J. A.(1934). Theory of economic development: An inquiry profits, Capital, credit, intrest, and the business cycle. *Cambridge: Harvard University Press.*

Sharma, D. (2017).Nexus between financial inclusion and economic growth Evidence: from emerging Indian economy. *Journal of Financial Economic policy, 8 (1),13-36.*

Tsouli, D. (2022). Financial Inclusion, Poverty, and Income Inequality; Evidence from European countries.*Vinius University Press,101(1),37-61.*

Waratiaya Chinnakum, (2023). Impacts of financial inclusion on Poverty and income inequality in developing ASIA. *The singapore Economic Review, 68(4),1375-1391.*

World Bank, 2022. (in Arabic).

World Bank-Financial Inclusion Database, 2022. (in Arabic).

The Role of Financial Inclusion on Poverty Reduction in Egypt During the Period (2005-2022)

Dr. Elham Ibrahim Heiba

Abstract

The study aims to measure the impact of financial inclusion on poverty reduction in Egypt, in addition to a set of other independent variables, namely : the GDP growth rate, the inflation rate, and the broad money supply growth rate .The study uses the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model and a time series covering the period from 2005 to 2022.

The estimation results revealed a long - term relationship between the model's independent variables and the poverty rate in society. A negative impact was found for both the number of borrowers from commercial banks per 1,000 adults and the lagged broad money supply growth rate on the poverty rate.On the other hand, a positive impact was found for both the number of ATMs and the inflation rate on the poverty rate.

Several recommendations were proposed to enhance the effectiveness of financial inclusion in alleviating poverty, such as expanding banking services in poor areas, increasing awareness of financial services and how to use them so that individuals with low levels of education can use them easily, which would help reduce income inequality, and facilitating procedures for granting affordable and long-term loans to low-income individuals.

Keywords

Financial Inclusion - Poverty Rate- ARDL Model - Cointegration Test.

التوثيق المقترح للدراسة وفقا لنظام APA

هيبـه، إلهـام إبـراهيم (2025). دور الشـمول المـالى فى الحـد مـن الفقـر فى مصـر خـلال الفتـرة (2005 - 2022). **مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية**، 62(3)،269 -287.